



المؤتمر الدولي 2021م حول ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي



التجارب الدولية العربية لتطوير التعليم العالي والابتكار

عيشوبة عمر أبوشي يوسف

جامعة ابن خلدون – تيارت – الجزائر.

المُلخص

تاريخ الاستقبال: 2020-06-28

تاريخ الاستقبال: 2020-12-31

تاريخ القبول: 2021-01-31

تاريخ النشر: 2021-10-10

الكلمات المفتاحية

التعليم العالي، البلدان العربية، البحث العلمي، التعاون، الابتكار، التنمية.

البريد الإلكتروني للباحث

aichoubaammar1@gmail.com

يخوض التعليم العالي في البلدان العربية تجربة تغيرات عميقة الجذور، وتحولات بعيدة المدى متأثرة بالتطورات العالمية التي يشهدها القرن العشرين، والتطورات الإقليمية التي شملت المنطقة العربية بدرجات مختلفة في الشدة والشمول.

ولتطوير البحث العلمي في الوطن العربي والاستفادة من مخرجاته بغية تحقيق التنمية، لا بد من إقامة شراكات وآليات تعاون ما بين الجامعات والمراكز البحثية العربية، ودعم الابتكار باعتبارهما من أهم الوسائل لتحقيق الجودة في التعليم العالي في الوطن العربي، ومن ثم النهوض بالتنمية على هذا المستوى.

1. المقدمة

إن التطور الذي يعرفه العالم اليوم ما هو إلا نتيجة للإنجازات العلمية المعرفية للعلماء والباحثين في مختلف مجالات العلم، وعندما تنتهي مرحلة البحث والتجارب تدخل مرحلة ثانية تسمى بالإنتاج التجاري، وهذه المنتجات السلعية أو الخدمية تدخل كوسائل إنتاج سلعي وخدمي مباشرة أو غير مباشرة تحتاج إلى إنشاء الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وتحرك معها سلسلة طويلة من المضاعفات الاقتصادية.

وما هذه النتائج والتطبيقات العلمية إلا نتاج عقول نشطة ومواهب متقدة صارت تبذل الجهد وتقذح الذهن لعلاج مشكلات الحياة وتحقيق الرفاهية والراحة لكل أفراد المجتمع الإنساني، أخذا بالوسائل العلمية المناسبة (يوسف جلال، 2013، صفحة 03).

ولذلك نجد وزارات التعليم العالي على المستويات المحلية أو العربية تقوم بمحاولات وجهود عديدة ومتنوعة للغرض نفسه، وهذا يعكس إيمان الجميع بأهمية البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي ودوره في خطط التنمية المستدامة، وتلبية حاجات المجتمع وتوفير الحلول الناجمة لمشكلاته المحلية من ناحية، ونقل أفراد من مستوردين ومستهلكين للمعرفة إلى منتجين ومستخدمين فاعلين لها من الناحية الأخرى.

ولكي نصل بالبحث العلمي إلى ذلك المستوى المؤثر في تنمية المجتمع وتطوره، لا بد أن تتسم نوعيته بالجدة والأصالة والابتكار والتي يتم تحديدها من خلال ما يقدمه للمعرفة الإنسانية الحالية وما يضيفه للمجالات العلمية المختلفة، وهذا مطلب ينادي به الجميع ويظهر كهدف رئيسي في كل الأنشطة ذات الصلة بتطوير البحث العلمي في الوطن العربي؛ كالمؤتمرات وورشات العمل الوزارية العربية أو تلك المحلية التي تعدها الدول أو الجامعات فيها.

وفي سياق الاهتمام العالمي باقتصاديات المعرفة ودور الجامعات، عرض تقرير البنك الدولي (THEWORLD BQNCCK) المعنون الطريق إلى التميز الأكاديمي، صناعة الجامعات البحثية ذات المستوى العالمي والتي عرض من خلالها 11 تجربة لجامعات الأبحاث الرائدة في عدة دول سنغافورة، كوريا، الصين تشيلي، روسيا المكسيك، نيجيريا، الهند). وخلص التقرير إلى أن الجامعات العالمية تزدهر في البيئة التي تعزز القدرة التنافسية والبحث العلمي والحرية الأكاديمية، والابتكار (هنا عبد الله، نيفان بن رشيد، 2019، صفحة 90).

ومما تقدم يمكن طرح الأشكال التالي:

ما هي آليات التعاون المعتمدة من قبل دول الوطن العربي في مجال التعليم العالي وتطوير الابتكار؟

إن نطاق هذا البحث وطبيعة موضوعه يفرض علينا اتباع مجموعة من مناهج البحث العلمي، فكان الاعتماد بصورة أساسية على المنهج المقارن الذي يفرض نفسه أيما إزام من منطلق طبيعة الموضوع وهدفه، ذلك أن موضوع الدراسة من الموضوعات التي تقتضي التطرق إلى التجارب الدولية العربية المقارنة؛ مستندياً كذلك على المنهج التحليلي، دون إهمال الجانب الوصفي الذي يقتضيه عرض الموضوع من ناحية إطاره المفاهيمي والمعرفي.

وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين، حيث سيتضمن المحور الأول الإطار المفاهيمي للتعليم العالي والابتكار في الوطن العربي، في حين سنخصص المحور الثاني لمعالجة صور وتطبيقات التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار.

2. المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتعليم العالي والابتكار في الوطن العربي

شكل التعليم العالي ولازال العامل الأهم في النهوض بالتنمية على جميع الأصعدة السياسية، والاجتماعية والثقافية سواء على المستوى العالمي، أو العربي، أو بالجزائر خصوصاً التي هي الأخرى ركزت على هذا المتغير في عملياتها التنموية. وفيما يلي

(علم النفس، علم الاجتماع، التربية...)، العلوم الإنسانية (التاريخ، الفلسفة وغيرها...)

يعد التعليم قوة اجتماعية باعتباره أهم الوسائل التي يمكن لأي مجتمع من إحداث التغيير السريع والمنشود والتعليم الجامعي والعالي له قوته وأهميته الخاصة باعتباره المسئول الأساسي عن إعداد الشباب وتهيئتهم للحياة وسوق العمل في مستوى العصر (غربي، 2013/2014، صفحة 53).

أما القانون الجزائري فعرفه على أنه: " كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي، ويمكن أن يقدم تكويناً على تقنياً على مستوى عالٍ من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة (القانون رقم 99-05، المؤرخ في 04 أبريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، 1999).

وهكذا يكون التعليم العالي هو كل أنواع التعليم التي يلي مرحلة التعليم الثانوي، أو ما يعدها، تقدمه مراكز التدريب المهني، والمعاهد العليا والكليات والجامعات العامة والخاصة، وفي هذه المرحلة يكون التعليم أكثر تخصصاً في جميع المستويات، ويراعى فيه تنمية المواهب، وسد حاجات المجتمع المختلفة في الحاضر والمستقبل، بما يتلاءم مع أهداف الأمة المختلفة وغاياتها التنموية (بوقصاص، 2018، صفحة 62).

ج- مكونات التعليم العالي

إن تحقيق التعليم العالي، أو الجامعة عموماً لوظائفها مرهون بتوفر عدد من العناصر المهمة المكونة له حيث تعد مسألة تحديد المدخلات من الأمور التي لم يتفق عليها، فهناك من يقتصرها على الطلبة الملتحقين بالمرحلة التعليمية لأول مرة، على اعتبار أن كل الإمكانات التي وفرت للمؤسسة التعليمية إنما وجدت لصالح الطلبة، أو هيئة التدريس (أ)، ثم مخرجات هذه العملية (ب)، على أن يتم تحدي الأطراف المستفيدة من العملية التعليمية على مستوى الجامعة. وفي ما يأتي سنحدد العناصر والأطراف الفاعلة والمتفاعلة في إطار التعليم العالي والمشكلة لأبعدها وصورته الحقيقية، تتمثل في:

1- مدخلات التعليم العالي

إن للتعليم العالي مجموعة من المدخلات، والتي تتمثل في العناصر الآتي ذكرها تبعاً:

-الطلبة:

هناك طلبة دراسات التدرج و ما يعد التدرج/ الدراسات العليا، فالطلاب في مرحلة التدرج هم الذين يلتحقون بالجامعة للحصول على درجة الليسانس، أما طلبة الدراسات العليا هم الذين حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى ويدرسون للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه.

يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية والتي يتم من خلالها إعدادهم و التأثير في سلوكهم اتجاهاتهم وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم الذي أتيح لهم الحصول عليه، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية، سواء ارتبط هذا الهدف بكون التعليم استهلاكاً؛ أي أنه يمثل حق الفرد في الحصول عليه، أو ارتبط بالتعليم كاستثمار، من خلال الاستثمار في تكوين الخريج باعتباره رأسمال بشري حاله في ذلك حال الاستثمار في تكوين رأس المال المادي.

مما سبق يتضح أن الجامعات تقدم تعليماً متخصصاً لطلبتها في مختلف المجالات، يؤهلهم بعد ذلك للدخول إلى سوق العمل و المساهمة في جميع الأنشطة: السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية. لذا فإن الدول تسعى جاهدة لتوفير مقاعد بيداغوجية كافية لاستقبال هؤلاء الطلبة الذين يمثلون العمود الفقري لحركة التنمية في المجتمع.

سنعرض لماهية التعليم العالي (أولاً)، ثم رفع اللبس على مفهوم الابتكار وعلاقة بالتعليم العالي (ثانياً)، وأخيراً الوقوف على مدلول التعاون في الوطن العربي في مجال التعليم العالي (ثالثاً).

1.2- أولاً: ماهية التعليم العالي في الوطن العربي

سنحدد من خلال هذه الجزئية معنى التعليم (أ)، والتعليم العالي (ب)، إلى جانب معرفة مكونات التعليم العالي المشكلة له كعناصر أساسية لا يقوم بدونها (ج).

أ- التعليم

تشير كلمة التعليم إلى جزء من عملية التربية، ذلك الجزء الخاص بالمحتوى و بالمهارات التي يجب أن يكتسبها الجيل النامي، وفيما يلي سنحدد مفهوم التعليم لغة، ثم اصطلاحاً.

1-التعليم لغة

إن التعليم يقصد به عموماً جملة ما يكتسبه الفرد من حقائق معرفية عبر الوسائل المتاحة للتعليم، والتعليم لغة كما ورد في لسان العرب؛ يشتق من علم بالشيء: أحاطه وأدركه، وعلمه العلم والصنعة تعليماً وعلماً؛ جعله يتعلمها ومن معانيه " الإتيان " فيقال: علم الأمر وتعلمه: أتقنه، وعلمت الشيء بمعنى عرفته وخبرته.

2-التعليم اصطلاحاً

إن التعليم كما تعرفه موسوعة المعارف التربوية هو: " ترتيب وتنظيم للمعلومات لإنتاج التعلم ويتطلب ذلك انتقال المعرفة من مصدر إلى مستقبل، وتسمى هذه العملية بالاتصال".

ونتيجة لأن التعليم المؤثر يعتمد على مواقف ومعرفة متجددة، فإن الحصول على تعليم فعال يستوجب تحقيق عملية اتصال فعالة بين أطراف العملية التعليمية، ويمكن أن تكون الوسائل التعليمية والتكنولوجية من العوامل المهمة في زيادة فعالية عملية الاتصال.

ويمكن تقسيم التعليم حسب الموسوعة العربية العالمية إلى ثلاثة أنواع:

*التعليم النظامي * التعليم التلقائي * التعليم غير الرسمي.

ب- التعليم العالي

التعليم العالي هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، والذي يهدف لاكتساب الفرد معارف، مهارات و قدرات تخدمه وتخدم المجتمع ككل. وفيما يلي سنتطرق لمفهوم التعليم العالي، الالتحاق به وأهم مكونات الأطراف المستفيدة منه.

1-مفهوم التعليم العالي

يقصد بالتعليم العالي كل أنواع الدراسات والتكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف به كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة.

وتختلف تسميات هذه المؤسسات التعليمية، فهناك: الجامعة، الكلية، الأكاديمية.. فالجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي وتطلق أسماء أخرى على الجامعة والمؤسسات التابعة لها، مثل: الكلية، المعهد الأكاديمية، المدرسة العليا، وهذه الأسماء تسبب اختلاطاً في الفهم لأنها تحمل معاني مختلفة من بلد لآخر.

فعلى الرغم من أن كلمة كلية تستخدم لتدل على معهد للتعليم العالي، نجد أن دولاً تتبع التقاليد البريطانية أو الإسبانية تستخدم كلمة " كلية " للإشارة إلى مدرسة ثانوية خاصة، وهو بالمثل فإن الأكاديمية ربما تدل على معهد عالٍ للتعليم أو مدرسة (سليمة ياسية، 2018، صفحة 548).

تتميز الجامعة عن باقي مؤسسات التعليم العالي، في المدى الواسع لمقرراتها الدراسية و تعدد تخصصاتها ويوفر النمط السائد في الجامعة فرصاً كثيرة للطلبة للتخصص في حقول العلوم (الفيزياء، الكيمياء، الجيولوجيا، علم الحيوان..)، العلوم الاجتماعية

-هيئة التدريس:

يعد أولياء أمور الطلبة من أبرز عملاء النظام التعليمي ومؤسساته لسببين، أولهما: أنهم أودعوا أبناءهم إلى الجامعات كي تقدم لهم حياة مستقبلية أفضل في كل جوانبها، إذ يرون في أبنائهم مشاريع تحقق طموحاتهم ويسعدهم كثيرا تحقيقها. ثانيهما: أنهم المساهمين في توفير الأموال اللازمة لهذه المؤسسات، لا سيما المؤسسات الخاصة، فمن حقهم إذن أن يطلعوا على نوعية الخدمة المقدمة لأبنائهم، والمشاركة في توفير عوامل النجاح لها وبحث الأسباب المؤدية إلى تدنيها أو إخفاقها.

-أرباب العمل:

ويعد أرباب العمل أيضا من عملاء النظام التعليمي أو المستفيدين منه، و يتمثل أرباب العمل في المديرين والمشرفين ورؤساء الأقسام والمديرين الذين يعملون في المؤسسات العامة والخاصة، والذين سوف يعمل تحت إشرافهم المتخرجون من الجامعات، لذا فإن هؤلاء يتوقعون أن يكون المتخرج على قدر كاف من الخبرة والكفاءة المهنية والفنية والسلوكية للعمل الذي يمارسه والذي أسند إليه؛ وأعد له في مؤسسات التكوين والتعلي، وبموجب ما يمتلكه أرباب العمل من خبرة ميدانية فإنهم أقدر من غيرهم على تشخيص جوانب القوة والضعف في أداء هؤلاء المتخرجين، لذا فإن استماع مؤسسات التكوين والتعليم لمقترحاتهم الخاصة بتطوير كفاءة المتخرجين تكون أكثر نفعاً لأنها أكثر دقة وموضوعية في عمليات التقويم، وإذا كان لابد من تحسين جودة أداء المتخرجين فإن أفضل ما يتم الاعتماد عليه هم أرباب العمل.

- المجتمع:

إن المجتمع آخر حلقة يتم فيها صب مخرجات التعليم العالي، والذي يحتوي في ظله جل الجهود التعليمية من إعداد الأفراد وانجاز للبحوث والدراسات وتقديم المنشورات والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية وإرساء البنية الاجتماعية على ركائز حضارية ثابتة.

إن المجتمع ينظر من أبنائه المتعلمين القدرة على تطوير الواقع نحو الأحسن في جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن زمام الأمور ستكون لاحقاً بيد هؤلاء الأبناء، وإذا كان لابد من النهوض السريع بالمجتمع فإن هذا النهوض لا يكون إلا بهم(نوال نمور، 2012/2011، صفحة 20).

وعموماً تعاني الجزائر اليوم كباقي دول العالم الثالث مشكلة عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، حيث تبقى عملية التعليم العالي متوسطة وغير محققة لما تتطلع له السلطات العليا، وما يحدث في العالم الخارجي من تطورات، نظراً لأهمية وحساسية قطاع التعليم العالي الذي لا يقل أهمية عن القطاعات الأخرى الاقتصادية والتجارية، والصناعية أو الفلاحية، وغيرها من القطاعات الفاعلة في عملية التنمية(حميد بن حوجبة، زهية حامد، طارق، 2017، صفحة 45).

2.2- ثانياً: الابتكار مفاهيم أساسية

إن صياغة استراتيجية للبحث والتنمية والابتكار هو حجر الأساس في بناء المشروع الوطني للتنمية والابتكار في كل الدول العربية، كما يتطلب التعليم الجامعي الابتكار في تطوير المناهج وطرق التدريس التفاعلية من أجل تعزيز مبادئ الاستدامة والمواطنة والحرية.

فالأفراد المبدعون يلعبون دوراً مهماً وفعالاً في تنمية مجتمعاتنا في جميع المجالات التربوية والاجتماعية والفنية والتقنية، لذلك يجب على المجتمعات العربية أن تتجه إلى استثمار طاقات أبنائها وتحويلها إلى طاقات إيجابية ذات إنتاجية عالية الجودة ولها قيمة مضافة في المجتمع ومستقبل أبنائها، لأنه ليست هناك بداية أهم من التعليم والعلم والمعرفة كي تتولد القدرات للإبداع والابتكار.

تحتاج المؤسسة الجامعية لأداء وظيفتها إلى عنصر ذي أهمية كبيرة، يتمثل في هيئة التدريس أو الأستاذ الجامعي الذي يعد " حجر الزاوية في العملية التربوية التعليمية، وهو القائم بهذه العملية بوصفه ناقلاً للمعرفة ومسؤولاً عن السير الحسن للعملية البيداغوجية في الجامعة، كما أن توفر عدد أقل من الأساتذة بالقياس إلى حاجة هذه العملية يؤدي إلى إعاقة وعرقلة العملية التعليمية، وانخفاض نوعيتها بسبب ارتفاع نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس وارتفاع عبء التدريس بالشكل الذي لا يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة الكافية لتطوره الذاتي من ناحية، ولا يتيح له الارتفاع بنوعية العملية التعليمية من ناحية أخرى(صباح، عربي، 2014/2013، صفحة 55).

- العملية التعليمية:

ويقصد بها في المؤسسات التعليمية عمليات التدريس و التدريب والمقررات الدراسية والمناهج، التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات والمستجدات العلمية والثقافية، وأن تتلاءم مع متطلبات البيئة والمجتمع، وأن يوفر النظام التعليمي تخصصات تجد لها مكاناً في دنيا العمل، وليس تخريج تخصصات زائدة عن الحاجة وتجد لها المكان المناسب لمزاولة العمل، الأمر الذي يؤدي إلى البطالة لأنها عمالة فائضة.

ثم إن من عناصر المنهج بمفهومه الواسع أساليب وطرق التدريس التي هي الوسائط لنقل المعرفة إلى أذهان الطلبة، لذا لابد أن تكون لدى المدرسين الذخيرة الكافية من هذه الطرق؛ وكذلك القدرة على استخدام التقنيات والوسائل التعليمية الحديثة المساندة لمفردات المنهج، كي يكون بالإمكان إيصال المعرفة إلى الطلبة باقتدار وكفاءة عالية وهو شرط أساسي لتحقيق الجودة.

والعنصر الآخر في المنهج هو التقييمات والاختبارات التي تتبع من أجل قياس وتقويم نمو الطلبة وتحصيلهم الدراسي، لذا ينبغي عدم الركون إلى نمط واحد في تقييم تحصيل الطلبة سواء في الاختبارات الفصلية أو النهائية.

- المخرجات:

وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية (مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية الكمية، وكفاءتهم من الناحية النوعية)(نوال نمور، 2012/2011، الصفحات 16-19).

3- المستفيدين من العملية التعليمية - الطلبة:

إن نظام التعليم العالي الجيد النوعية يؤدي إلى إنتاج خريجين مهنيين يتميزون بالقدرة على التعامل مع متطلبات سوق الانتاج بثقة وجرأة وإبداع من منظور مستقبلي.

إلى جانب علماء ومهندسون متميزون في تخصصاتهم يشار إليهم وطنياً وعربياً وعالمياً، إضافة إلى قادة رأي من مفكرين وفلاسفة ومثقفين في الاطار العام والاطار التخصصي يكونون الطلبة في صناعة التطور الحضاري للدولة(مروان راسم كمال، 2010، صفحة 27).

ويتمثل المبدأ الأساسي للتعليم الجامعي في مدى فهم الطلبة للمعلومات ومدى قدرتهم على توظيفها في حياتهم، وليس حفظها واسترجاعها ثم نسيانها بعد ذلك(صليحة رقاد، 2014/2013، صفحة 27).

-أولياء الأمور:

ويُعرف الابتكار التكنولوجي بأنه: "عملية تتطلب التعاون والتنسيق بين عدد من الأنشطة المتداخلة في المؤسسة من أجل استخدام وتبني الأفكار الجديدة والتطورات التكنولوجية، باعتماد أساليب علمية نظامية لغرض تقديم خدمة أو منتج جديد بالنسبة للمؤسسة" (خالد، بن يامين، 2012/2013، صفحة 50).

ثالثاً: التعاون العربي في مجال التعليم العالي

إن مواكبة ركب الأمم المتقدمة، يقتضي النهوض باقتصاد المعرفة، إلا أن الواقع يقر بعدم إمكانية ذلك حالياً؛ ذلك أن التعليم العالي في الوطن العربي يقف في ذيل الترتيب العالمي لمؤسسات التعليم العالي، هذه التحديات تتطلب تضافر الجهود وتجميع القدرات المتاحة في الأنظمة التربوية والأنساق التعليمية العربية ووضعها في خدمة مسار العمل العربي المشترك.

فالتعاون في التعليم العالي يعني تشارك فريقين أو أكثر، من مؤسسة أو أكثر، من دولة أو أكثر على تحقيق أهداف واضحة ومتفق عليها. ويحتاج حصول التعاون عادةً لتحفيز من المفترض أن تقوم به منظمة ترعاه وتسهل إنجازه.

وبما أن التعليم العالي متشعب جداً، مما يفسر تشعباً أكبر في التعاون ضمن هذا القطاع. وبما أن الحاجة للتعاون كبيرة، فقد تطور التعاون وأخذ أشكالاً مختلفة حسب نوعيته. ونحاول في ما يلي تبين أنواع هذا التعاون بعد دراسته على مستويات عدة.

أما عن إطار التعاون يمكن تمييز التعاون وفق أطره، فهناك التعاون الهامشي حيث تشارك مؤسسات التعليم العالي في مشاريع إيمانية وتطويرية أشمل من التعليم العالي، وهناك التعاون الأساسي المتجه صرفاً نحو التعليم العالي.

وفيما يخص عمق التعاون نميز بين التعاون الظرفي الذي يهدف إلى الدراسة والعمل على حل إشكالية معينة والتعاون الأساسي الذي يسعى إلى بناء شراكة حقيقية عميقة بين المؤسسات تتخطى حدود مشروع محدد. وغالباً ما نلاحظ، ليس فقط في عالماننا العربي بل بشكل عام، أن شراكات حقيقية ومستدامة بنيت في الأساس على تعاونات ظرفية. وعلى ضوءه ينبغي تشجيع مشاريع التعاون، ولو الصغيرة منها، توصيلاً للتأسيس لشراكات أعمق عبر عالماننا العربي (عارف صوفي وآخرون، 2009، صفحة 06).

وصفوة القول أن زرع الثقة وتبادلها بين جميع أصحاب المصلحة هو السبيل الوحيد للارتقاء بالبحث العلمي محلياً وعربياً وهو الطريق الأقصر لتفعيل دوره ومساهمته في تطوير المجتمعات واقتصادياتها وتخطي مشكلاتها وبالتالي ازدهارها وتقدمها ورفقيها. وهذا سيشكل الخطوة الأولى نحو الانفتاح عالمياً والمساهمة في اقتصادياتها؛ وبالأخص اقتصاد المعرفة. فكيف لنا أن نجاري أو ننافس اقتصاديات الدول من حولنا إن لم نثبت قدراتنا وإمكاناتنا الذاتية في سياقاتنا المحلية والعربية أولاً؟

3- المحور الثاني: صور التعاون العربي في مجال التعليم العالي والابتكار

إن مسألة التعاون العربي من أجل إقامة فضاء عربي للتعليم العالي، ولتشكيل قوة علمية قادرة على مجابهة هذه التحديات، على غرار باقي تكتلات دول العالم سواء الأوروبية منها أو الآسيوية، من بين التحديات الكبرى التي تواجه التعليم العالي العربي، وتآرق الدول العربية، الأمر الذي دفع بهذه الدول إلى المبادرة بإيجاد عديد الآليات التي تعزز هذا التعاون وتفتح سبله تحقيقاً للأهداف المتوخاة، وعلى رأسها خلق ميزة تنافسية بالاعتماد على الابتكار لمنافسة الجامعات العالمية. سواء من خلال إنشاء المنظمات الإقليمية (أولاً)، أو من بإنشاء صندوق لدعم البحث العلمي (ثانياً)، أو مراكز إقليمية لتكنولوجيا المعلومات (ثالثاً)، أو شبكة معلومات (رابعاً)، أو من خلال عقد المؤتمرات والاتفاقيات في مجال التعاون في التعليم العالي (خامساً).

وعليه سنقوم بتحديد مفهوم الابتكار (أ)، ثم تحديد أنواع الابتكار والعوامل المؤثرة فيه، ليتم استخلاصها وتفعيلها بعد ذلك لخدمة التعليم العالي في الوطن العربي (ب).

أ- مفهوم الابتكار

يعود أصل كلمة ابتكار INNOVATION إلى الكلمة اللاتينية INNOVA TUS والتي تعني تغيير أو تجديد» Changer Ou Rénover «ويسمح هذا التعريف بتأويلين مختلفين:

* تجديد: أي العمل على تغيير ما هو قائم بالفعل. * التغيير: أي إيجاد وإدخال شيء جديد لم يكن موجود من قبل مثل: منتج جديد، خدمة جديدة، فكرة جديدة (هيفاء أبو غزالة، 2019/10/09، صفحة 80).

وقد استعمل مصطلح الابتكار بالمعنى الحديث لأول مرة من طرف الاقتصادي JOSEF SCHMPETER سنة 1912 بقوله أن الابتكار هو: " التغيير المنشأ أو الضروري"، وقد ورد هذا التعريف في القاموس الإنجليزي لأكسفورد وعُرف في قاموس PETIT REBERT على أن الابتكار: " ادخال شيء معد من شيء جديد وغير معروف" (محمد الطيب دويس، 2012/2011، صفحة 04).

ويمكننا القول أيضاً أن الابتكار هو التطبيق الناجح والعملية والفعلية لأفكار جديدة غير مألوفة، والتي يمكن تجسيدها في سلعة جديدة أو طريقة عمل جديدة أو سوق جديدة، وبتعبير آخر الابتكار عملية يقوم بها المبتكر الذي يعتمد على تطبيق المعرفة التي يمتلكها، في تجسيد اختبارات جديدة على الشيء الذي يقوم بابتكاره، تحت شروط معينة كتوفر الرغبة في الأداء وتوفر الإمكانيات والبيئة المناسبة للتطبيق (عمر حسن الشيخ، 2013، الصفحات 372-373). (زفاني حميدي، 2016، صفحة 128).

وختاماً فإن الابتكار يعني القدرة على إنتاج أفكار جديدة لحل المشكلات بطريقة إيجابية ومفيدة للشخص نفسه والمجتمع بصفة عامة.

ب- أنواع الابتكار والعوامل المؤثرة فيه

إن الابتكار كما يقول الكسندرو روشكا عملية معقدة جداً، ذات وجوه وأبعاد متعددة، لذا سنبيين أهم أنواع الابتكار (1) ومن ثم تحديد العوامل المؤثرة فيه، والتي تدعم خريجي مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ليكونوا فاعلين في مجتمعاتهم (2).

1-أنواع الابتكار

حددت العديد من الدراسات أنواع مختلفة للابتكار بغرض التعرف عليها ومن أهم هذه الأنواع ما يلي:

1-1-الابتكار الإداري

الابتكار الإداري هو عبارة عن مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها توليد أفكار جديدة ومقبولة من قبل المؤسسات، وتتمثل هذه العمليات في المساهمة في بناء المعرفة، التخطيط، تحقيق النجاح، تنفيذ الأنشطة الأولية.

وهو أيضاً قدرة الفرد على استخدام إمكانياته الذهنية أو العقلية والاستفادة من الإمكانيات والموارد المتوفرة أو الممكنة لتقديم أداة أو وسيلة أو فكرة أو منتج جديد نافع ومفيد للمؤسسة وأعضائها وعملائها (سلمى عطوات وآخرون، 2016، صفحة 56).

- الابتكار التكنولوجي

يشمل الابتكار التكنولوجي المنتجات والعمليات الجديدة أو التغييرات التي تطرأ على المنتجات والعمليات الحالية، فهو تكنولوجيا التصميم، التصنيع، والأنشطة التجارية المتعلقة بأول تطبيق تجاري من المنتجات والعمليات الجديدة.

1.3- أولا: المنظمات والهيئات العربية الإقليمية

برزت في شأن التعاون العربي في إطار تطوير التعليم العالي والابتكار في الوطن العربي عديد المنظمات المبرزة لهذه الإرادة، حيث سنتعرض لأهمها بداية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أ)، ثم اتحاد الجامعات العربية (ب)، مجلس التعاون لدول الخليج (ج).

أ- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ALECSO

منظمة عربية جعلت من أهم أهداف وجودها تقوية الروابط الثقافية والفكرية بين الدول العربية، باعتماد خطط متوسطة المدى تحدد لها أهدافا خاصة تناسب الظروف التاريخية، وتستجيب لمتطلبات المرحلة.

1-النشأة والتأسيس

أعلن عن تأسيس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم رسميا في القاهرة يوم 25 يوليو/تموز 1970 يوجد مقر المنظمة بالعاصمة تونس، تضم المنظمة 22 عضوا، منها الجزائر.

2- أهداف المنظمة

توضح المنظمة أن من أهدافها التمكين للوحدة الفكرية بين مكونات الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم، كما تجعل من مهامها تنمية اللغة العربية وتيسير سبل تطويرها، وذلك إلى جانب رفع المستوى الثقافي للموارد البشرية في البلاد العربية. وتتخلص منهجية عمل المنظمة في تحديد خطط عمل متوسطة المدى تحدد توجهات برامجها وأولوياتها خلال كل مرحلة، وتؤكد المنظمة أن خطة 2011-2016 على سبيل المثال، ركزت على القضاء على الأمية في الوطن العربي، وسد الفجوة الرقمية بين الدول العربية والدول المتقدمة، بالإضافة إلى تطوير النظم التربوية ومعالجة الآثار السلبية للعولمة، وتطوير منظومة البحث العلمي والحفاظ على التراث الأثري.

3- هيكلية المنظمة

تملك المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هيكلًا تشريعيًا يتمثل في المؤتمر العام الذي يجتمع مرة كل سنتين، ومجلس تنفيذي يعقد ثلاثة اجتماعات عادية على الأقل خلال كل دورة مالية.

ويضم الهيكل التنفيذي مديرا عاما ينتخبه المؤتمر العام لأربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ومدير عام مساعد. ويشمل الهيكل الفني والإداري مكتب المدير العام، وأمانة المجلس التنفيذي والمؤتمر العام، وإدارات التربية والثقافة والعلوم والبحث العلمي والمعلومات والاتصال والشؤون الإدارية والمالية. ولدى المنظمة كذلك معاهد خارجية هي معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة)، ومعهد المخطوطات العربية (القاهرة)، ومكتب تنسيق التعريب (الرباط)، ومعهد الخرطوم الدولي للغة العربية (الخرطوم)، والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر (دمشق). وترتبط الدول الأعضاء بالإدارة العامة للمنظمة عن طريق اللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم بهذه الدول وبواسطة المندوبين الدائمين لدى المنظمة بتونس(الموقع الرسمي للمنظمة، 2020).

ب- اتحاد الجامعات العربية

يعتبر اتحاد الجامعات العربية كإحدى أهم الصور العملية للتعاون العربي في مجال تطوير التعليم العالي والابتكار، الأمر الذي يدفعنا إلى التعريف بالاتحاد (1)، ثم الكشف عن رسالة هذا الاتحاد وأهدافه (2).

1- التعريف بالمنظمة

إن اتحاد الجامعات العربية مؤسسة عربية ذات شخصية اعتبارية مستقلة مقره مدينة عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، تأسس بمبادرة من الإدارة الثقافية في جامعة الدول العربية التي رعت عقد ندوتين الأولى لعدد من المعنيين بالتعليم

العالي في الوطن العربي في بنغازي عام 1961 والثانية في بيروت عام 1964 للبحث في مشكلات التعليم العالي في الوطن العربي، وتعيين أطر التعاون بين الجامعات العربية. انتهت الندوتان إلى التوصية بإنشاء اتحاد للجامعات العربية وإقرار صيغة لمشروع مقترح للنظام الأساس للاتحاد، تم إقراره من قبل مجلس جامعة الدول العربية بالقرار رقم 2056 في دورته الثانية والأربعين المنعقدة في 1964/9/30. تلاه إنشاء الأمانة العامة المؤقتة للاتحاد عام 1965. في أيلول عام 1969 عقد أول اجتماع للمؤتمر العام للاتحاد بالإسكندرية بمشاركة 23 جامعة عربية مؤسدة وتحولت الأمانة العامة المؤقتة إلى أمانة عامة دائمة للاتحاد، وانتخب المرحوم الأستاذ الدكتور مرسي أحمد وزير التعليم العالي في جمهورية مصر العربية، ورئيس جامعة القاهرة الأسبق أول أمين عام للاتحاد.

2- رسالة الاتحاد وأهدافه

إن رسالة اتحاد الجامعات العربية هي دعم وتنسيق جهود الجامعات العربية لإعداد الإنسان القادر على خدمة أمته العربية والحفاظ على وحدتها الثقافية والحضارية وتنمية مواردها البشرية بما يحقق تطلعاتها، وعلى الأخص من خلال:

- العمل على أن تلتزم الجامعات العربية بالقيم النابعة من عقيدة الإسلام ورسالته الخالدة وان تعنى بالتراث العربي والإسلامي،

- العمل على أن تكون اللغة العربية لغة التعليم في الجامعات مع الاهتمام باللغات الحية والسعي لتوحيد تعريف المصطلحات العلمية والاهتمام بالترجمة،

- تشجيع إنشاء مراكز البحوث ودعم إجراء البحوث العلمية المشتركة، وتبادل نتائجها والعناية بالبحوث التطبيقية وربط موضوعاتها بخطة التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية،

- توثيق التعاون بين الجامعات العربية وتنسيق جهودها فيما بينها ومع الجامعات والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة؛ وخاصة فيما يساهم مستجدات العصر وتقنيات التعليم وأنماطه الحديثة،

- دعم عمليات تطوير أداء الجامعات العربية واستقلالها وتأكيد الحرية البحثية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها وحماية حقوقهم وتقوية أواصر التعاون بينهم،

- دعم وتحفيز التميز والإبداع وتشجيع الأنشطة الطلابية المشتركة بين الجامعات العربية،

- التعاون لضبط جودة التعليم الجامعي والعالي وضمان نوعيته والسعي لتحقيق الاعتراف المتبادل بالشهادات الصادرة عن الجامعات العربية. ولاسيما العمل على تدويل التعليم العالي في الوطن العربي حسب المطمة العاشرة من الفقرة ب من المادة الرابعة في إطار الباب الرابع من النظام الأساسي لاتحاد الجامعات العربية(النظام الأساسي لاتحاد الجامعات العربية، 2015، صفحة 02).

ج- مجلس التعاون لدول الخليج

قصد معرفة الدور الذي يقوم به مجلس التعاون لدول الخليج العربي سنقوم بالتعريف بالمجلس(1)، ومن ثم الوقوف على أهداف المجلس (2).

1- التعريف بمجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعرف أيضا باسم مجلس التعاون الخليجي أو مجلس التعاون لدول الخليج العربي هو منظمة إقليمية سياسية، اقتصادية، عسكرية وأمنية عربية مكونة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي وتشكل أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية، هي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين. تأسس مجلس

تم في هذا الإطار عقد عديد الاتفاقيات الثنائية الثلاثية ومتعددة الأطراف بغية النهوض وتطوير الابتكار والتعليم العالي في الوطن العربي، تماشياً مع رغبة الدول العربية في النهوض بالتربية والبحث العلمي والتدريب ودعم التعاون فيما بينها في هذه المجالات، والانفتاح بالموارد البشرية من أجل تحقيق أكبر قدر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ومن التكامل الإقليمي فيها، والحفاظ على الهوية الثقافية لمواطنيها.

واقترعاً منها بضرورة الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهادته ودرجاته العلمية، لتيسير انتقال الطلبة وأعضاء الهيئات التعليمية والتدريبية وغيرهم من الاختصاصيين والباحثين في داخل المنطقة، وإدراكاً منها لضرورة نشر التعليم وتحسينه وتعزيز التعليم المستمر. ونذكر في هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر اتفاقية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهادته ودرجاته العلمية في الدول العربية، المصادق عليها بالمرسوم القطري رقم 60، المؤرخ في 1983/07/20، ج. ر العدد 22، الصادرة بتاريخ 1978/12/22.

هذا في ما يخص الاتفاقيات متعددة الأطراف، أما فيما يخص الاتفاقيات الثنائية في مجال التعاون في التعليم العالي فيمكن أن نستشهد بالاتفاقية الثنائية بين تونس والجزائر، والتي تم المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-10، المؤرخ في 11 يناير 2010، المتضمن التصديق على اتفاقية التعاون في مجال التعليم والعالي والبحث العلمي والتكنولوجيا بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية، الموقعة بالجمهورية التونسية، ج. ر العدد 50، لسنة 2010، ص 08.

ب- المؤتمرات الإقليمية والدولية العربية في مجال تطوير التعليم العالي والابتكار

عقدت الدول العربية في سبيل تعزيز روابط التعاون بين الدول العربية في مجال تطوير التعليم العالي والابتكار في الوطن العربي عديد المؤتمرات المحلية والإقليمية غير أننا سنعرج على أهم وأبرز هذه المؤتمرات والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، بداية المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي لسنة 2009 (1)، إلى جانب المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (2). مؤتمر "تحويل التعليم في الوطن العربي لغرض الابتكار" بالجامعة العربية (3).

1- المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي لسنة 2009
لقد عالج المؤتمر أبرز إنجازات الدول العربية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، كما تضمن المبادرات والتحديات، بالإضافة إلى السياسات التطويرية في مجال التعليم العالي. كما تم معالجة آفاق التعاون من أجل إقامة فضاء عربي للتعليم العالي من خلال اقتراحات أشكال التعاون العربي، وإبراز مبادرات التعاون العربي والدولي، إلى جانب أبرز التحديات. وعموماً يهدف المؤتمر إلى إلقاء نظرة على التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه التعليم العالي العربي (التقرير الإقليمي للمؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، 2009).

2- المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي
إن اختيار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لموضوع هذا المؤتمر "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي" يتزامن مع جملة من الضغوط على مؤسسات التعليم العالي وجامعاته.

فالمجتمع ومنظماته المختلفة والقيادات والإعلام يطالبون بشكل ملح على مؤسسات التعليم العالي بمواجهة المتغيرات الجديدة مثل الدخول إلى مجتمع المعرفة، واستخدام تقنيات المعلومات والاتصال، والعمل على محاربة البطالة، ومحاربة التطرف

التعاون لدول الخليج العربية في 25 مايو 1981م بالاجتماع المنعقد في العاصمة الإماراتية أبوظبي، وكان أمير الكويت الأسبق الشيخ جابر الأحمد الصباح صاحب فكرة إنشائه. يتولى الأمانة العامة للمجلس حالياً عبد اللطيف بن راشد الزياني. ويتخذ المجلس من العاصمة السعودية الرياض مقراً رئيسياً له.

وقد رحبت دول الخليج العربي بطلب انضمام المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة المغرب إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعبر الأمين العام لمجلس التعاون عبد اللطيف الزياني للصحفيين في مؤتمر صحفي أن "قادة دول الخليج العربي يرحبون بطلب المملكة الأردنية الهاشمية الانضمام إلى المجلس".

2- أهداف مجلس التعاون لدول الخليج

- تحقيق التعاون والتكامل بين دول المجلس في جميع المجالات وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين الشعوب.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية، والمالية، والتجارية والجمارك، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- دفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الاقتصاد المختلفة عن طريق إنشاء مراكز بحوث علمية (المادة الرابعة من النظام الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي).
- إقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص (الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس تعاون دول الخليج العربية).

2.3- ثانياً: إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي العربي

أنشأت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم لدعم البحث العلمي، وخصصت له تمويلاً قيمته مليار درهم إماراتي في سنة 2007، بحيث تغطي نشاطات الصندوق كافة الدول العربية، وتشمل مشروعاً لترجمة الكتب المرجعية إلى اللغة العربية بواقع كتاب يومياً؛ أي ما يعادل 356 كتاباً في السنة.
كما يشمل دعم إيفاد الشباب من مختلف الدول العربية للدراسات العليا في جامعات عالمي مرموقة إلى جانب تنظيم مشاريع متعددة للبحث العلمي.

3.3- ثالثاً: مركز إقليمي لتكنولوجيا المعلومات

إن وزارة التعليم في البحرين هب بصدد إنشاء مركز إقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال تابع لمنظمة اليونسكو لخدمة دول الخليج العربي بالإضافة إلى اليمن، والذي سوف يساهم في تنمية المنطقة العربية بتسخير طاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويهدف المركز إلى:

أ- تعزيز الإبداع والابتكار والتطبيقات العملية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل بناء القدرات وتنمية المهارات المهنية مدى الحياة.

ب- التمكين من تصميم المنتجات المعرفية وإعدادها وإنتاجها الفعلي وتوزيعها تحقيقاً لأغراض التنمية المستدامة.

ج- التشجيع على وضع ونشر مضامين رقمية عربية.

د- تيسير تجميع الموارد والمواد والدراسة الفنية ومساهمات القطاع الخاص المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

4.3- رابعاً: شبكة المعلومات العربية حول التربية (شبكة)

بادرت إلى إنشاء هذه الشبكة الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، وهي منظمة لبنانية غير حكومية، وهي ستتحول قريباً إلى منظمة عربية، توفر هذه الشبكة عن طريق مراسلين في سائر البلدان العربية من دراسات عربية حول التربية (كتب، مقالات، رسائل، أطروحات جامعية) باللغات الثلاث (عدنان الأمين وآخرون، 2009، الصفحات 39-41).

5.3- خامساً: المؤتمرات والاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال

تطوير التعليم العالي والابتكار في الوطن العربي

أ- الاتفاقيات الإقليمية والدولية العربية في مجال تطوير التعليم العالي والابتكار

الكافي وربما تبني المؤسسات وتوضع الاستراتيجيات، وتوفر الأموال، ولا يستجد جديد في واقع الأمة العربية التعليمي والعلمي وغيرهما، مالم توجد روح تنفخ الحياة في ذلك كله.

فقد ولى زمن رفع الشعارات للاستهلاك الإعلامي ولي، الآن الأوان لاستنهاض الهمم وتظافر الرؤى والمشروعات والجهد، لرسم مسارات جديدة للبحث العلمي في الوطن العربي، في مواكبة متطلبات تخريج الكفاءات العالية، وبناء مجتمع المعرفة، والاستدامة.

كما يجب علينا تعديل المناهج الدراسية في دولنا العربية بما يتواءم مع مفهوم الإبداع والابتكار ومخرجات الثورة الصناعية الرابعة ذلك أن العلاقة بين الابتكار والتعليم العالي والتنمية المستدامة - علاقة تشمل (هدفاً، وسيلة لتحقيق هذا الهدف، وممكناً أو مولداً لهذه الوسيلة). الهدف هو (التنمية المستدامة) التي نحتاجها، والوسيلة هي (الابتكار) الذي يفعل حركة التنمية المستدامة ويسهم فيها، والممكن أو المولد لهذه الوسيلة هو (التعليم العالي).

6- قائمة المراجع

1.6- الأطروحات والمذكرات:

- 1) دويس محمد الطيب، *محاولة تشخيص وتقييم النظام الوطني للابتكار في الجزائر، أطروحة دكتوراه*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012.
- 2) رقاد صليحة، *تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: أفاقه ومواقفه دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري*، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، السنة الجامعية 2013-2014.
- 3) غربي صباح، *دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي " دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمدخيسر، بسكرة، أطروحة دكتوراه*، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014.
- 4) نور نوال، مذكرة ماجستير، *كفاءة أعضاء هيئة التدريس و أثرها على جودة التعليم العالي " دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة "*، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2011/2012.
- 5) بن يامين خالد، *الإبداع التكنولوجي كأداة لرفع تنافسية المؤسسات الجزائرية*، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، السنة الجامعية 2012-2013، ص 50.

2.6- المقالات:

- 1) بن حجوبة حميد، حايذ زهية، رقاب طارق، واقع العملية التعليمية في الجامعات الجزائرية ما بين تحقيق خدمة الجودة التعليمية ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة - دراسة حالة " جامعة تلمسان "، *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*، المجلد 01، العدد 01، مارس 2017.
- 2) حسن الشيخ عمر، دور رأس المال المعرفي في تحقيق الابتكار لدى عمداء الكليات في الجامعات السورية، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، العدد 2، يونيو 2013.
- 3) حميدي زقاي، نموذج معوقات الابتكار في قطاع التعليم العالي من منظور طلاب الماستر دراسة حالة: كلية العلوم

والإرهاب، وغيرها من المطالب التي توجه بشكل يومي إلى مؤسسات التعليم العالي. ولاشك أن هذه المؤسسات غير قادر على أن تحقق هذه المتطلبات إذا لم يوفر لها التمويل اللازم.

ورغم إدراك المنظمة للظروف الاقتصادية التي تمر بها أمتنا العربية في الوقت الحالي إلا أنها تؤكد بأن تمويل التعليم وزيادة ميزانياته يمثل أهمية قصوى حتى في ظل هذه الظروف، وتؤكد كذلك على ضرورة وضع الآليات الدقيقة والتشريعات الصارمة لإدارة التمويل وتحقيق الشفافية والنجاح في استخدامه، فيما يحقق تلك المطالب بوعز من جود التعليم العالي العربي والابتكار (التقرير الختامي للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، 2015).

3- مؤتمر " تحويل التعليم في الوطن العربي لغرض الابتكار " بالجامعة العربية

انعقد المؤتمر السنوي الحادي عشر للمنظمة العربية لضمان جودة التعليم العالي في الوطن العربي بتاريخ 2019/10/09 التابعة لجامعة الدول العربية، حيث سلط المؤتمر الضوء على موضوعات تتعلق بالابتكار والإبداع كوسيلة لتحقيق الجودة في التعليم، لأن التركيز على فكرة الإبداع والابتكار والنقد الهادف من سمات التعليم المعاصر وأن طريقة توصيل الابتكار والإبداع لدى الطلبة يجب أن تستند إلى منهج تعليمي متقدم، يعتمد على طريقة جديدة وغير تقليدية في كيفية استيعاب المعلومات وإنتاجها واستخدامها وتوظيفها بطريقة تساعد على تجاوز الأطر التقليدية في التعليم والتفكير والمنهج والأساليب، مما يؤدي في النهاية إلى خلق وإيجاد منتج ابتكاري لدى الطلبة، والنظر إليهم كمبدعين (الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية، 2020).

4- النتائج ومناقشتها

نستنتج أن البحث العلمي يعتبر إحدى الأولويات الأساسية لكل مؤسسة تعليم عالٍ في الوطن العربي، والتي من بينها التعليم والتنمية وخدمة المجتمع، يظهر ذلك جلياً عند معاينة الرؤية والرسالة والأهداف لكل واحدة من هذه المؤسسات. ولكي تصل إلى مبتغاه وتحقق غاياتها المرسومة في مجال البحث العلمي بات من الضروري تفعيل سبل التعاون العربي في هذا المجال، من خلال رؤية استراتيجية في الوصول بمنظومة البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار قبل حلول عام 2030 إلى المستوى الذي تساهم فيه مساهمة واضحة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحول إلى مجتمع مبني على المعرفة.

ولكن في أغلب الأحيان نجد أهداف ومخرجات هذه الأنشطة هي ذاتها، تتكرر أهدافها باستمرار وتصب مخرجاتها في الاتجاه نفسه، من خلال توصياتٍ لو قمنا بتحليل محتوياتها لنجدها تشترك في مجموعة من الأمور أصبحت مألوفة لدينا؛ كسن التشريعات المنظمة للبحث العلمي وإيجاد مصادر التمويل وتفعيل العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي والقطاعين العام والخاص وغيرها من الأمور.

5-الخلاصة

وقصد معالجة هذا الوضع السلبي الذي يعرفه التعاون العربي في مجال التعليم العالي وتطوير الابتكار نقدم بجملة من التوصيات، حيث يجب وضع خطط استراتيجية أصلية لا مستنسخة، تنطلق من واقع الأمة العربية وإمكاناتها وتطلعاتها، ثم إن وراء ذلك كله إيمان بأهمية البحث العلمي وضرورته لتحقيق التنمية، وليس لذلك الإيمان قيمة إن بقي شعاراً استهلاكياً في المناسبات، وإن لم يترجم إلى إرادة سياسية تملك رؤية واضحة توضع على أساسها الخطط الاستراتيجية، وترتبط البحث العلمي بسيورات الإنتاج والتنمية وفق خطط تنفيذية، وتوفر الدعم المالي

11- للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، بتاريخ 2019/10/09، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

(6) يوسف جلال يوسف، **الاتجاهات الحديثة في برامج رعاية الموهوبين**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول " رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة"، كلية التربية في الفترة من 20- 21 فبراير 2013، القاهرة، مصر.

القوانين والمراسيم

(1) اتفاقية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية، المصادق عليها بالمرسوم القطري رقم 60، المؤرخ في 1983/07/20، ج. ر العدد 22، الصادرة بتاريخ 1978/12/22.

(2) اتفاقية النظام الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي هي اتفاقية وقعت لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية تم التوقيع على النظام في مدينة أبوظبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ 21 رجب 1401 هـ الموافق 25 مايو 1981.

(3) القانون رقم 99- 05، المؤرخ في 04 أبريل 1999، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية، العدد 24، لسنة 1990.

(4) المرسوم الرئاسي رقم 10- 10، المؤرخ في 11 يناير 2010، المتضمن التصديق على اتفاقية التعاون في مجال التعليم والعالي والبحث العلمي والتكنولوجيا بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية، الموقعة بالجمهورية التونسية، ج. ر العدد 50، لسنة 2010.

(5) النظام الأساس لاتحاد الجامعات العربية، بتاريخ 2015/03/26، بيروت، لبنان.

مواقع الانترنت:

(1) المنظمة العربية للثقافة والعلوم من خلال الموقع الرسمي للمنظمة: <https://www.alecso.org/nsite/ar/>

(2) مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال الموقع الرسمي للمجلس: <https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx>

(3) جامعة الدول العربية من خلال الموقع الرسمي للجامعة: <https://www.lasportal.org/ar/summits/Pages/ArabicSummits.aspx>

الاقتصادية – جامعة سعيدة - باستخدام أسلوب التحليل المشترك، **مجلة الأبحاث الاقتصادية**، لجامعة البليدة 2 العدد 14، جوان 2016.

(4) عطوات سلمى وآخرون، أثر تبني الابداع الإداري على تحسين الأداء الوظيفي لعينة من رؤساء المصالح في قطاع التعليم العالي، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 10، لسنة 2016، ص 56.

(5) لامية بوكرع، عبد الحميد بوقصاص، واقع التعليم العالي في الوطن العربي " المشكلات وآفاق التطوير"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، تصدر عن جامعة الأغواط، المجلد السابع، العدد 29، مارس 2018.

(6) مروان راسم كمال، التعليم العالي في الوطن العربي واقع وتحديات، **نشر من طرف المنظمة العربية للتنمية الإدارية** مصر، يناير 2010.

(7) هناء عبد الله الحربي، نيف بن رشيد الجابري، اقتصاديات البحث العلمي في الجامعات " كفاءة الإنتاج البحثي للجامعات العربية وفق المقارنة المرجعية بالجامعات العالمية"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي**، المجلد 39، العدد الأول، لسنة 2019.

(8) ياسية سليمة، تطبيق نظام ل. م. د كأساس لتحقيق الجودة في التعليم العالي بالجزائر، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، مجلة دولية محكمة، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر المجلد الثالث، العدد الثاني، 2018.

3-6- المداخلات:

(1) التقرير الإقليمي، للمؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي " إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (2009 – 1998)"، مايو- 2 حزيران يونيو 2009، الصادر عن مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، لبنان.

(2) التقرير الختامي للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي " تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"، الذي انعقد ب مقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، مصر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لجمهورية مصر، 25 ديسمبر 2015، القاهرة، مصر.

(3) عارف الصوفي وآخرون، **التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية والإقليمية والدولية**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي الموسوم ب " الموامة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي"، في إطار نشاطات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 06- 10 ديسمبر 2009، بيروت، لبنان.

(4) عدنان الأمين وآخرون، عدد خاص بعنوان **نحو فضاء عربي للتعليم العالي " التحديات العالمية والمسؤوليات الاجتماعية**، يحمل أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، تم نشره من طرف مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بتاريخ جوان 2009. بيروت، لبنان.

(5) هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بالجامعة العربية، " **تحويل التعليم في الوطن العربي من التعليم إلى التعلم لغرض الابتكار**"، مداخلة ضمن أعمال المؤتمر السنوي ال